تقويم النظام التعليمي الجديد

د. محمد ساسي عمران
كلية الآداب / جامعة السابع من إبريل

المقدمـــة:

إن التعرف على مجال التقويم وأهميته في إنجاح العملية التعليمية، وتحقيق أهدافها، ينبع من أهداف تربوية إستراتيجية تعطي أهمية لفهم التقويم والقياس باعتبارها أموراً ذات صلة كبيرة الأهمية بالأهداف التعليمية وأساليبها، إذ أن المعلم الذي يدرك الأهداف الأساسية للسياسة التربوية ويعمل بنشاط غير محدود من أجل تنفيذها، لا بد له من الإلمام التام بالقياس والتقويم اللذان يساعدانه على إتقان مهمته التعليمية بشكل خاص وكذلك الإسهام الفاعل في المجال التربوي بشكل عام، لأن المعروف أن أي موقف تعليمي وتربوي لا بد وأن يشتمل على أهداف محددة أو سلوكية وأنشطة وأساليب تعتمد على خبرات المعلم وإعداده الجيد، إضافة إلى المستلزمات (الإمكانات) المتاحة في البيئة التي يتم فيها ذلك الموقف وأن الذي يكمل هذا كله تأتي أهمية التقويم لمعرفة مدى تحقق تلك الأهداف وتقويم مدى فاعلية الأنشطة والأساليب في إنجاح العملية التربوية وتحقيق أهدافها.

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على فرضيات عديدة، ومن أهمها:

1- أن أهم أهداف العملية التعليمية تحقيق مستويات تعليمية مناسبة، وتحقق للتلاميذ تطوراً في طموحاتهم.
2- النظام التعليمي الجديد في الجماهيرية يسعى إلى مساعدة التلاميذ في التخصص المبكر ويلبي حاجة المجتمع.
3- إن تحقيق رغبات الطلبة في التخصص المبكر يرفع من مستوياتهم التعليمية.

4- يقوم المدرس بدور هام في تحقيق أهداف النظام التعليمي الجديد الذي يؤكد على التخصص المبكر.

أهمية البحث:

تكتسب عملية التقويم أهمية كبيرة في العملية التعليمية حيث يعتبرها خبراء التربية والتعليم أحد أهم العناصر المكونة للعملية التربوية وأساس نجاح العملية التعليمية.

وبناء على ما تقدم فإن الباحث يعتقد بأهمية تقويم النظام التعليمي الجديد في الجماهيرية، نظراً لتطبيق نظام التخصيص المبكر في الثانويات وقد ركز الباحث في دراسته التطبيقية على الثانويات التخصصية بشعبية نالوت من أجل معرفة تأثير قرار التخصص على تلبية طموحات الطلبة ومستوياتهم التعليمية، إضافة إلى تلبية حاجة المجتمع إلى القوى العاملة المتخصصة من أجل استمرار عملية التنمية والتقدم في المجتمع الجماهيري.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي للبحث هو تقويم عملية التخصص في المرحلة الثانوية من التعليم في الجماهيرية وأهمية ذلك على خيارات الطلبة وتوجهاتهم المستقبلية لأن طلبة التعليم الثانوي (مخرجاته) هم المدخلات المستقبلية للتعليم الجامعي والتخصص الأهم الذي يخدم تطوير العملية التعليمية في المجتمع الجماهيري، ويحقق حاجة المجتمع للقوى العاملة.

ويسعى البحث كذلك إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى منها:

1- تقييم أداء المدرس ودوره في رفع المستوى التعليمي للتلاميذ.
2- التأكيد على أهمية التقويم للعملية التعليمية في هذه الفترة المهمة من تطبيق قرارات السياسية التربوية العليا.
3- معرفة ما يشعر به الطلبة من أهمية لفكرة التخصص ودور المعلم والإدارة المدرسية في إنجاح النظام التعليمي الجديد.

4- الاحتفاظ بما وصل إليه النظام التعليمي وإدخال التطوير المطلوب بشكل قابل للتنفيذ ومحقق للأهداف المستقبلية[1].

أهمية التقويم والقياس في نجاح العملية التعليمية:

تمثل عملية التقويم مكانة هامة في العملية التعليمية إذ تعتبر أحد العناصر المهمة في مكونات العملية التعليمية، وأساس نجاحها في تحقيق أهدافها.

المعروف أن لكل عملية تربوية أهدافاً تسعى من أجل تحقيقها، وبضوء هذه الأهداف يتم اختيار المناهج التربوية التي تشكل محتوى هذه الأهداف.

كما أن لهذه العملية التربوية، إجراءات وأساليب تعليمية يتم اختيارها في ضوء هذه الأهداف ومحتواها من أجل إتمام تنفيذها على الوجه الأكمل والصحيح.

والركن المهم الآخر في العملية التربوية هو التقويم والقياس، لتقويم البرامج والخطط الدراسية والتعليمية وقياسها، من أجل اكتشاف مدى بعدها أو قربها من تحقيق الأهداف التربوية، حتى يمكن وضع خطة لاستكمال أو سد النقص أو علاجه، والعمل على التحسين المستمر في الأداء، واكتشاف الصعوبات التربوية ووضع الحلول العملية المناسبة لها[2].

المقصود بعملية التقويم يشير إلى، "تحديد مدى تحقيق أهداف تربوية محددة في العملية التربوية".

أما القياس في التربية والتعليم، فإنه "عملية إصدار أحكام كمية للشيء الذي يراد تقديره".

ويستخدم التربويون وسائل وأدوات متنوعة للقياس التربوي مثل الاختبارات، والاستبيان،ومقاييس التقرير المتعددة من أجل إعطاء أحكام عديدة ورقمية، إضافة إلى استخدام أدوات للقياس التي تعطي تقديرات وصفية.

وبرغم أن التقويم والقياس يمثلان عمليتين مختلفتين في المفهوم، لكن العلاقة بينهما أساسية وهي علاقة الغاية بالوسيلة، حيث لا يمكن فهم أو الاستفادة من التقويم دون معرفة القياس، لأن القياس يعتبر وسيلة التقويم، وعلى أساس ما يتوصل إليه من نتائج تتم عملية التقويم.

حدود البحث:

أ – المكان: قام الباحث بإجراء دراسته في الثانويات التخصصية بشعبية نالوت وكان عددها 51 مدرسة موزعة في 17 مؤتمر في الشعبية.
ب- الزمان: تمت الدراسة في العام الدراسي 2003- 2004ف.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي، وأكثر من طريقة للحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية من أجل تنفيذ الدراسة.

وقد قام بتصميم استمارة جمع المعلومات (استبيان) إضافة إلى المقابلات الشخصية والملاحظة، حيث التقى الباحث بالمدراء والمعلمين في المدارس الثانوية التخصصية التابعة إلى شعبية نالوت.

النظام التعليمي الجديد وأهم الطرق:

يعتبر النظام التعليمي الجديد الذي أعدته اللجنة المكلفة من مجلس التخطيط العام، في شهر التمور من العام 2002ف، بمراحله المختلفة وأهدافه ومدخلاته ومخرجاته، قد تمت دراسته بعناية تامة وكذلك الإطلاع على آراء الخبراء والمختصين في شؤون التربية والتعليم، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار العوامل العلمية والتربوية، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعليم.

وبعد ذلك تمت صياغة النظام التعليمي بعد موائمة جميع الأفكار والآراء والجمع بينها خدمة لتطوير العملية التعليمية في المجتمع الجماهيري.

إن هذا النظام يبدأ في المرحلة العمرية (6 سنوات)، وهي سنة التسجيل في المدارس الابتدائية، ثم المرحلة الإعدادية، والثانويات التخصصية، والمراكز والجامعات وصولاً إلى أكاديميات الدراسات العليا.

ويؤكد هذا النظام على الأمور المهمة التالية:
1- تحقيق فكرة التخصص المبكر والدقيق بشكل متوازن وتربوي وعلمي، بما يحقق الأهداف التنموية للمجتمع.
2- تطوير المقررات الدراسية.
3- انسجام النظام التعليمي مع النظم التعليمية الموازية ومقررات منظمة اليونسكو بالخصوص.

العام من المعلمين والإداريين والمنتجين حسب المؤتمرات المذكورة (1553) بينهم 567 ذكور، و 986 إناث.

ثانياً: عينة الدراسة:

اختار الباحث عينة الدراسة بعدد 50 معلماً ومديراً من مجموع 1152 مديراً ومعلماً ومعلمة، حيث استطلع آرائهم بشأن الأثر الذي أحدثه نظام التعليم الجديد، من خلال توزيع استبيان تضمن 18 سؤالاً وحصل الباحث على الإجابات بطريقة المقابلة.

استمارة جمع المعلومات

قام الباحث بتصميم استمارة لجمع المعلومات من عينة الدراسة البالغ حجمها (50) مديراً ومعلماً ومعلمة، وقد تضمنت 16 سؤالاً مغلقاً تكون الإجابة فيه (نعم، لا، ليس لـه رأي)، إضافة إلى سؤالين مفتوحة يبين الأول، وجهة نظر المبحوثين بالنظام التعليمي الجديد من الناحيتين الإيجابية أو السلبية.

أما السؤال المفتوح الثاني، فيتعلق بالمقترحات التي يرونها مناسبة بشأن النظام التعليمي الجديد الذي تضمن تطبيق التخصص المبكر في الثانويات.

وفيما يلي نموذج للاستمارة المذكورة.

لذلك فإن دقة القياس تعطي فكرة محددة ومهمة عن الظاهرة أو الموقف التربوي أو الشيء الذي نريد قياسه، في حين تتصف عملية التقويم بكونها تشمل جوانب متعددة وأكثر شمولية، وهي في نفس الوقت تتوقف على دقة نتائج القياس وبذلك تتضح أهمية العلاقة بين عمليتي التقويم والقياس الجوهرية بحيث يحاول البعض الخلط بينهما، وقد يعتبرها البعث الآخر أنهما عملية واحدة، ومن حيث الإطار العام والشمول، يعتبر التقويم الإطار الأوسع في حين يكون القياس إطاراً يقع ضمن هذا الإطار الواسع.

وقد ذكرت مصادر تربوية عديدة أهم أغراض التقويم التربوي، وفيما يلي تلخيصاً لهذه الأغراض وكما يلي:

1- درجة نمو المستوى التعليمي للتلاميذ.
2- الأداء والسلوك للمتعلم في بداية تعليمه.
3- مستقبل أداء المتعلم في إنجاز نشاط أو عمل.
4- فرص النجاح أمام المتعلم في الدراسة.
5- العوامل والأسباب التي تحول دون إتقان أو تعلم مهارة أو معرفة أو اتجاه تربوي معين.
6- نوع الاستجابة المتوقعة من المتعلم.
7- إلى أي مدى كانت المناهج والأساليب التربوية المستخدمة، متناسبة مع الأهداف التربوية وطبيعة التلاميذ[3].
8- هل تتناسب الأهداف التربوية مع الفلسفة التربوية وواقع المجتمع وطبيعة التلاميذ[5].

ومن أهم مجالات التقويم نذكر ما يلي:
أ – تقويم المتعلم.
ب- تقومي المعلم.
ج- تقويم المنهج.
د- تقويم الإدارة التربوية.

مجتمع البحث وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المدارس الثانوية التخصصية في شعبية نالوت، وهذه الثانويات موزعة على (17) مؤتمراً وقد بلغ عدد المدارس 51 مدرسة في هذه المؤتمرات، وأن مجموع المعلمين 1152 معلماً ومعلمة، منهم 837 معلمة، و315 معلماً من الليبيين إضافة إلى 21 معلماً ومعلمة أجانب، وقد بلغ المجموع

التحليل الإحصائي للبيانات

أولاً: قام الباحث بتفريغ البيانات والمعلومات التي تضمنتها استمارة البحث، في جداول لتسهيل مهمة التحليل واستخراج النسب الكافية للإجابات التي قدمها الباحث في عينة الدراسة وعددهم (50) مديراً ومعلماً ومعلمة، وحسب الجدول التالي:

جدول يبين عدد الإجابات والنسبة المقابلة على أسئلة الاستبيان الخاص بالبحث

	نعم		لا		لم أقرر رأي		المجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
1- مساهمة النظام التعليمي الجديد في رفع المستوى التعليمي للتلاميذ	35	70	12	24	3	6	50
2- تقبل التلاميذ لدروسهم	40	80	8	16	2	4	50
3- الإعداد الجيد للتلاميذ	25	50	20	40	5	10	50
4- تحقيق رغبات الطلبة	25	50	20	40	5	10	50
5- تحقق رغبة الأسرة	30	60	16	32	4	8	50
6- تحقيق مستقبل أفضل للتلاميذ	28	56	15	0	7	14	50
7- ينسجم النظام الجديد مع نظم التعليم في الدول العربية والأفريقية	20	40	25	50	5	10	50
8- يخدم النظام الجديد مع التخصص في الجامعات والدراسات العليا	42	84	6	12	2	4	50
9- يحقق النظام الجديد في حاجة المجتمع للقوى العاملة	36	72	10	20	4	8	50
10- يحقق النظام الجديد في التحسن في نوعية قوة العمل	35	70	10	20	5	10	50
11- قيام مدير المدرسة بتقويم مستوى التلاميذ التعليمي	36	72	14	28	-	-	50
12- يساعد التخصص المبكر مهمة المدرسة التعليمية	22	44	28	56	-	-	50
13- يقوم المشرف التربوي بتقويم مستوى التلاميذ التعليمي	18	36	28	56	4	8	50
14- يساعد التخصص المبكر على تسهيل مهمة المدرس	40	86	8	16	2	4	50
15- يحتاج نظام التخصص الجديد إلى كوادر متخصصة	35	70	15	30	-	-	50
16- يصعب على التلاميذ اختيار التخصص بسرهم المبكر	36	72	10	20	4	8	50
المجمـــــوع		62		61		7	

ثانياً: استخلاص النتائج:

أ - إن الإجابات على السؤالين 17، 18 المفتوحة جاءت منسجمة مع الإجابات الواردة أعلاه في الأسئلة السابقة.

ب- تبين نتيجة تحليل البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن نسبة 62% من إجابات المدرسين كانت مع فرضيات البحث التي تشير على أن النظام التعليمي الجديد الذي يتضمن التخصيص المبكر، يساعد التلاميذ على رفع مستوياتهم التعليمية، ويحقق رغباتهم ورغبات أسرهم، إضافة إلى أنه يحقق حاجة المجتمع إلى القوى العاملة المتخصصة،ويرفع من مستوى كفاءة قوة العمل التي تحتاج إليها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجماهيري الذي يسير في طريق التنمية والتقدم.

نموذج إستمارة جمع بيانات وزعت على عينة الدراسة

	نعم	لا	ليس له رأي
1- هل تعتقد بأن نظام التعليم الجديد يساهم في رفع المستوى التعليمي للتلاميذ.			
2- إن طلبة الثانويات التخصصية أكثر تقبلاً لدروسهم.			
3- التخصص المبكر يوفر فرص أفضل لإعداد الطلبة للتعليم الجامعي.			
4- التخصص المبكر يحقق رغبات الطلبة.			
5- يحقق التخصص المبكر رغبات الأسرة.			
6- هل تعتقد بأن نظام التعليم الجديد يحقق مستقبلاً أفضل للتلاميذ.			
7- هل ينسجم نظام التعليم الجديد مع نظم التعليم في الدول العربية والأفريقية.			
8- هل ترى بأن التخصص المبكر يخدم التخصص في الجامعات والدراسات العليا.			
9- التخصص المبكر يحقق حاجة المجتمع إلى قوى عاملة متخصصة.			
10- النظام التعليمي الجديد يساعد على تطوير نوعية قوة العمل.			
11- يقوم مدير المدرسة بعملية تقويم المستوى التلاميذ التعليمي.			
13- يقوم المشرف التربوي بتقويم مستوى الطلبة التعليمي.			
14- يساعد التخصص المبكر على تسهيل مهمة المدرس.			
15- يحتاج النظام التعليمي الجديد إلى مدرسين كفوئين ومتخصصين.			
16- يصعب على التلاميذ اختيار التخصص بعمرهم المبكر.			
17- ما هي أهم مقترحاتك في الجوانب الإيجابية أو السلبية في النظام التعليمي الجديد.	.....		
18- ما هي أهم مقترحاتك بشأن النظام التعليمي الجديد.	.....		

النتائـــج:

بعد تحليل البيانات والمعلومات التي تحصل عليها الباحث فقد توصل إلى النتائج المهمة التالية:

1- نسبية 84% من آراء عينة الدراسة أكدت على أن نظام التخصص المبكر في الثانويات يخدم التخصص في الجامعات والدراسات العليا.

2- 80% من الآراء بينت أن النظام التعليمي الجديد يسهل مهمة المدرسين ويساعد الطلبة على تقبل التلاميذ والفهم الجديد للدروس.

3- 72% من الآراء بينت أن المدير يقوم بعملية تقويم لمستوى التلاميذ التعليمي، وأن التخصص المبكر يحقق حاجة المجتمع للقوى العاملة.

4- نسبة 70% من الآراء أكدت على أن النظام التعليمي الجديد يساهم في رفع المستوى التعليمي للتلاميذ، إضافة إلى أنه يساهم في تحسين نوعية القوى العاملة.

5- 70% من الآراء تؤكد على أن نجاح النظام التعليمي الجديد يتطلب وجود كوادر متخصصة (مُدراء، مدرسين، مفتشين).

6- 50% من أفراد العينة يؤكدون على أن النظام التعليمي الجديد يتحقق رغبات الطلبة، وإن 60% منهم يؤكدون على أنه يحقق رغبات الأسرة.

7- 40% فقط من الآراء تشير إلى أن النظام التعليمي الجديد ينسجم مع نظم التعليم المعمول بها في الدول العربية.

8- 36% فقط من الآراء تشير إلى أن المفتش التربوي يساهم في تقويم مستويات التلاميذ التعليمي.

9- إن معدل النسب العام (62%) لجميع الإجابات على الأسئلة يشير إلى أن النظام التعليمي الجديد يساعد على رفع المستويات التعليمية للتلاميذ ويحقق رغبات أسرهم وحاجة المجتمع إلى القوى العاملة المتخصصة التي تحتاج إليها مشروعات التنمية.

التوصيات:

بعد إتمام الباحث لدراسته يقترح التوصيات التالية:

1- توفير الكوادر المهمة التي تساعد على نجاح النظام التعليمي الجديد في تحقيق أهدافه مثل الإعداد الجيد للمُدراء والمدرسين وكذلك المفتشين التربويين.
2- الاهتمام بعملية تقويم المستوى التعليمي للتلاميذ من قبل المُدراء والمدرسين وكذلك من قبل المفتشين التربويين.
3- اقتراح تعميم النظام في الدول العربية والأفريقية.
4- التأكيد على التزام المفتشين التربويين بعملية تقديم المستوى التعليمي للطلبة، ومستوى أداء المعلمين.

الهوامش

1- النظام التعليمي الجديد الصادر عن اللجنة الشعبية العامة رقم 266 لسنة 1429 ميلادية.
2- د.عزت جرادات وآخرون،مبادئ القياس والتقويم، المكتبة التربوية المعاصرة، عمان، الأردن، لا يوجد تاريخ للنشر، ص15.
3- نعيم الرفاعي، التقويم والقياس في التربية، المطبعة التعاونية، دمشق، 1989، ص17.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- ضياء الدين زاهر وآخرون، تقويم الإدارة المدرسية في التعليم الأساسي، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، قسم بحوث الامتحانات، 1967.
2- جابر عبد الحميد جابر، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
3- عبد الرحمن عيوده، القياس والتجريب، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984.
4- لندفل، أساليب الاختبار والتقويم في التربية، ترجمة الناشن والتل، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1987.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- J.P.Guilford, Benjaman fruchther, fundamental statistics in psychology and education- sixth edition McGraw- Hillkoga Kusha ltp.1978.
2- N.M. Downia, fundamentals of Measurement, O.U.P.
3- R. thorndike Et, Hagen, Measurement and Evaluation in psychology and education, john, wiley son, Inc N.y.1996.
4- S. Ahmann M.Glock, Evaluating pupil Growth, Allyn Bacon Inc, Boston 1976.